مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على:www.jaess.journals.ekb.eg

الأوضاع السياسية والاقتصادية فى هونج كونج

السيد خضر محمد محمد إسماعيل*[1] و فاطمة أحمد الشربينى[2]

[1] كلية الدراسات الآسيوية العليا قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية
[2] كلية التكنولوجيا والتنمية جامعة الزقازيق

الملخص

لا شك أن قوة اقتصاد الدولة هي من عوامل نجاحها وتقدمها بين الدول،لأنها تصب في مصلحة الفرد أولاً وأخيراً،فكلما وجد نمو في الاقتصاد تحسن المستوى المعيشي للفرد، ولكي يتحقق ذلك لا بد من أن تتبع الدولة سياسات اقتصادية ناجحة،ويقصد بالسياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وضعتها نحودعم النمو الاقتصادى،وتثبيت الأسعار،وخلق فرص العمل،وتعزيز الصادرات، وتحرير التجارة وغيرها من الأهداف الأخرى،ولا يكون ذلك إلا من خلال وسائل وأدوات تستخدمها لتحقيق هذا المنهج الذي تتبعه في السلوك الاقتصادى،هناك أدوات كثيرة تتحكم بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية،وتحقيق النموالاقتصادى،والحد من الفقر،والتوازن في السوق المحلي للدولة، ونذكرمنها الضرائب بتحديد نسبة الضريبة على المنشآت والمبيعات والأفراد وكذلك الإعفاء الضريبى وغيره،والمنشآت الاقتصادية التابعة للحكومة،فبعض الدول تلجأ إلى خصخصة هذه المشاريع،والتحكم في نفقات الدول،وأسعارصرف عملة الدولة،والتحكم بالفائدة المصرفية،والتحكم بالرسوم الجمركية،والإعفاءات الجمركية،وتخفيض رسوم الاستيراد والتحكم بالإئتمان المصرفي،وغيرها من الأدوات والوسائل الاقتصادية،تشمل السياسة الاقتصادية على مجموعتين من السياسات الاقتصادية الهامة السياسة الظرفية كالسياسة المالية والنقدية،والسياسة الهيكلية وتتمثل في السياسة الصناعية والاجتماعية. ولاشك أن هذه التجربة مرت بمراحل عديدة استطاعت أن تحول اقتصادها إلى اقتصاد رأس مالى حر من خلال تشكيل منظومة اقتصادية تعتمد على تخفيض الضرائب التعريفات الجمركية على التجارة ، وأدت إلى تحولات كبيرة فى الاقتصاد ويتضح ذلك من خلال تحقيق معدلات النمو الاقتصادى ،وبدخول الشركات العابرة للحدود إلى السوق فى هونج كونج ،كما تعد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تلك الشركات عنصر مهم وفعال لرفع معدلات النموالاقتصادى فى هونج كونج ، وأيضا العمل على تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية ومدى تأثيرها فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى هونج كونج ،وكذلك الاستثمارات الأجنبية .

الكلمات الدالة: الاستثمارات الأجنبية ، الأوضاع السياسية ، الأوضاع الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، معدلات النمو الاقتصادى و رأس المال الحر

المقدمة

تتميز هونج كونج بطابع خاص يميزها عن أى مكان أخرفى العالم،فهى المدينة القابعة فى لسان نهر اللؤلؤ والتى يحتلها الإنجليزواستولى عليها اليابانيون فى الحرب الأخيرة أنها المقاطعة البريطانية التى بينها وبين الصين الشعبية جسرا لايتجاوزعرضة خمسة عشرمترا،أنها مدينة العجائب فهى المدينة التى لاتنام،لديها ميناء يضم كل بضائع العالم دون أن تخضع لأى مكوس أنها الميناء الذى يذهب إلية الإنجليزى والأمريكى والألمانى ليشترى منتجات بلاده بأثمان زهيدة (i).

تعتبرهونج كونج جزء من الوطن الأم " الصين "من خلال مفهوم دولة واحدة ونظامين والصين تحتل مساحة كبيرة تبلغ حوالى 9.6ملايين كيلو مترمربع وهى ثالث أكبر دولة فى العالم بعد روسيا وكندا (2) .

تعد الصين ظاهرة جغرافية فريدة من نوعها حيث تمتلك العديد من الموارد الطبيعية،ترتبط بعلاقات وثيقة مع العرب منذ طريق الحرير القديم فهى صاحبة حضارة ضاربة بجذورها فى أعماق التاريخ ولهاعاداتها وتقاليدها التى تحتفظ بها وموروثها الثقافى وترفض الثقافات الدخيلة عليها،ويتمتع السكان فيها بكامل الحقوق والواجبات على مختلف معتقداتهم وأيديولوجيتهم فيوجد بها أكثرمن 56 قومية وبها كافة الأديان السماوية والوضعية،لا توجد جهة فى العالم تعيش فيها أعداد ضخمة من السكان مرتبطين بأرضهم هذا الارتباط (3).

وبالرغم من بعض الإختلافات فى الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الصينى وغيره من المجتمعات،إلا أن هناك قيم ثقافية وأخلاقية جوهرية عامة وموحدة بين جميع أفراد المجتمع الصينى بغض النظرعن اتساع مساحة الصين واختلاف المكان الذى يعيشون فيه،فالثقافة الصينية تعطى للصينين هويتهم الأساسية،إن ما يميز العقلية الصينية عن غيرها من العقليات فى الأمم الأخرى هو سرعة تحول النظريات إلى أخلاق عامة فى الشعب كله،وهذا ما جعل الصينيين يحيطون منذ عدة سنين بالكثير من العلوم والفنون والمعارف،حيث عرفوا الفلك والرياضة والأدب والتاريخ والنقد،وبرعوا فى صناعة الخزف والنقش والطباعة،وعرفوا الورق والحرير،إضافة إلى ذلك وجود سجل حافل لهم بالفلسفة الواقعية المثالية،وكان فى نظرتهم الخاصة فى خلق الكون (4) .

أولا: مشكلة البحث

حققت هونج كونج نموا اقتصاديا سريعا ومرتفعا خلال الفترة الأخيرة بسبب استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادسة ،رغم ذلك فقد كان هناك محددات وأسس وضعها النظام الاقتصادى فى هونج كونج والذى أدى بدوره إلى ارتفاع النموالاقتصادى الهائل ورفع مستوى معيشة الفرد والرفاهية والنهوض باقتصادها واستغلال ذلك الاستغلال الأمثل،الأمرالذى جعلها تتخطى العديد من الاقتصاديات العالمية،وتكمن مشكلة البحث فى محاولة فى تحديد أهمية الشركات العابرة للحدود فى التنمية الاقتصادية من خلال الإجابة عن التساؤل الآتى :

ما مدى تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على التنمية الاقتصادية فى هونج كونج ؟

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فى ، بل أثرت بشكل كبيرعلى الاقتصاديات العابرة للحدود ومنها :

1- مدى إثبات قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى .
2- تسليط الضوء على صورة التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادى بين هونج كونج والدول الأخرى

ثالثا: أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على : .

1- دراسة تحليلية للأوضاع السياسية فى هونج كونج
2- دراسة الاوضاع الاقتصادية فى هونج كونج .
3- التحليل الإحصائى والقياسى لبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرعلى هونج كونج .

رابعا : تساؤلات البحث

1- ما هى المشاكل التى واجهت هونج كونج من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
2- هل أثرت تلك العقبات على البيئة الاقتصادية فى هونج كونج ؟
3- ما هو النظام السياسى المتبع فى هونج كونج ؟
4- ماهو مستقبل النظام الاقتصادى فى هونج كونج ؟

خامسا: فروض البحث

تمتلك هونج كونج العديد من المقومات الاقتصادية مما جعلها قادرة على منافسة الاقتصاديات الكبيرة ،كما توجدعلاقة بين التطور فى دورالشركات العابرة للحدود ببعض المتغيرات الاقتصادية وتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

1- توجد علاقة ارتباطية طردية بين بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية منها " الواردات من السلع والخدمات"

سادسا : حدود البحث

الحدود المكانية : يتحدد الإطار المكانى للدراسة فى دولة هونج كونج

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى:sayed.keder83@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2021.204633

الحدود الزمانية : تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية من2000 - 2019

سابعا: منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطى وكذلك الأسلوب الوصفى التحليلى والقياسى حيث اعتمدت على وصف الأوضاع السياسية والاقتصادية فى هونج كونج، ، خلال الفترة الزمنية من 2000 - 2019 ، كما استخدم البحث الأسلوب التحليلى فى تحليل مدى تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على التنمية الاقتصادية فى هونج كونج ،ومصادر البيانات،واعتمد الباحث فى دراسته على المصادر الثانوية مثل : الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والدوريات والمقالات والأبحاث المنشورة ،ومواقع الإنترنت .

ثامنا : خطة الدراسة

الفصل التمهيدى : الإطار العام للدراسة

الفصل الأول : تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية فى هونج كونج

الفصل الرابع: دراسة اقتصادية لأهم المتغيرات المؤثرة على التنمية الاقتصادية فى هونج كونج .

- ملخص الرسالة باللغة العربية
- ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
- النتائج والتوصيات

1- الأهمية النسبية لنصيب الفرد من الناتج المحلي بالصين من لنصيب الفرد من الناتج المحلي بهونج كونج.

يتضح من جدول رقم (1) ،(2) وشكلى (1) ،(2)تطور الأهمية النسبية لنصيب الفرد من الناتج المحلي بالصين من نصيب الفرد من الناتج المحلي بهونج كونج،خلال الفترة (2000-2019) وبدراسة معدل النمو في إجمالى الناتج المحلى بالصين حيث بلغ عام 2000 حوالى 8,6% فى حين بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى حوالى 9,18% صينى عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 6,3% وبلغ متوسط محدل إجمالى الناتج المحلى خلال الفترة حوالى9,17% فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 2% . وبدراسة متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى هونج كونج حيث بلغ عام 2000 حوالى 5,1% فى حين بلغ إجمالى الناتج المحلى حوالى 2,2% عام 2019 بمعدل تناقص حوالى 56% وبلغ متوسط متوسط نصيب الفر د من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة حوالى 3,38% فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 3.56%.بدراسة الأهمية النسبية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بهونج كونج من متوسط نصيب الفر د من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى بالصين خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغت الأهمية النسبية لمتوسط نصيب الفر د من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى بهونج كونج من متوسط نصيب الفر د من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى بالصين نحو60% عام 2000 فى حين بلغت نحو23.6% عام 2019 بمعدل انخفاض بلغ حوالى 160% وبلغ متوسط الاهمية النسبية لمعدل الناتج المحلى بهونج كونج من متوسط نصيب الفردمن الناتج المحلى الإجمالى بالصين خلال الفترة حوالى 36,1 % فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 38% . يتبين أن متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى هونج كونج أكبر من متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى الصين وهذا يعكس مدى تقدم الصناعة والإنتاج والصادرات فى هونج كونج وأهمية الشركات العابرة للحدود فى تنمية الاقتصاد بهونج كونج .

جدول 1. تطور الأهمية النسبية بهونج كونج من الصين لأهم المتغيرات خلال الفترة (2000-2019)

السنة	نمو الناتج المحلى الإجمالى بالصين (٪ سنويا)	نمو الناتج المحلى الإجمالى بهونج كونج (٪ سنويا)	الأهمية النسبية لمعدل نمو الناتج المحلى بهونج كونج من معدل نمو الناتج المحلى الصين	نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكى)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالقيمة الحالية بالدولار الأمريكى)	الأهمية النسبية لنصيب الفرد من الناتج المحلى بالصين من نصيب الفرد من الناتج المحلى بهونج كونج
2000	8.5	5.1	60.0	959.37	25756.7	3.72
2001	8.3	5.9-	70.9-	1053.11	25230.2	4.17
2002	9.1	2.5	27.5	1148.51	24665.9	4.66
2003	10	7.7	76.6	1288.64	23977	5.37
2004	10.1	0.6	5.6	1508.67	24928.1	6.05
2005	11.4	1.7	14.5	1753.42	26649.8	6.58
2006	12.7	3.1	24.1	2099.23	28224.2	7.44
2007	14.2	8.7	61.3	2695.37	30594	8.81
2008	9.7	7.4	76.2	3471.25	31515.7	11.01
2009	9.4	7.0	74.8	3838.43	30697.3	12.50
2010	10.6	6.5	61.0	4560.51	32550	14.01
2011	9.6	2.1	22.2	5633.8	35142.5	16.03
2012	7.9	2.5-	31.1-	6337.88	36730.9	17.25
2013	7.8	6.8	86.8	7077.77	38403.8	18.43
2014	7.4	4.8	65.1	7683.5	40315.3	19.06
2015	7	1.7	24.3	7442.78	42431.9	17.54
2016	6.8	3.1	45.6	7947.22	43731.1	18.17
2017	6.9	2.8	40.0	8451.65	46165.9	18.31
2018	6.8	2.4	35.1	8956.1	48542.9	18.45
2019	9.18	2.2	23.6	4416.17	48755.8	9.06
المتوسط	9.17	3.38	36.11	4416.17	34250.4	11.8
الانحراف المعيارى	2.00	3.56	38.49	2812.56	8406.5	5.7
الحد الأدنى	6.80	5.88-	70.88-	959.37	23977.02	3.72
الحد الاعلى	14.20	8.70	86.77	8956.09	48755.84	19.06

المصدر : بيانات البنك الدولى 2020

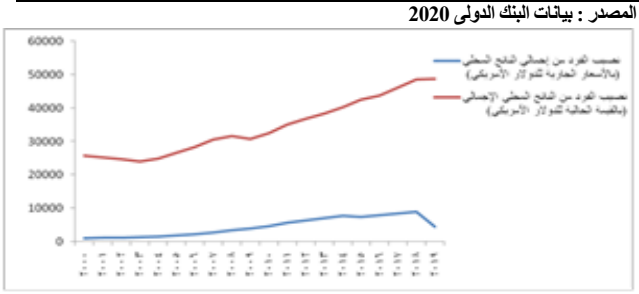

شكل 1. تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المخلى للصين وهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

جدول 2. تطور أهم المتغيرات الاقتصادية التى تساهم فى التنمية الاقتصادية بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019).

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكى)	قيمة واردات السلع والخدمات (بالمليار دولار الأمريكى)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكى)	نفقات الاستهلاك النهائى (بالمليار دولار الأمريكى)	إجمالى الادخار المحلى % من الناتج المحلى	معدل النمو	نمو نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى (٪ سنويا)	قيمة صادرات السلع والخدمات (بالمليار دولار الأمريكى)
2000	133750.1	20878.7	25756.7	11674.9	32.0	7.66	6.72	168567.2
2001	132114.2	20003.0	25230.2	11827.5	30.2	0.56	0.18-	162196.2
2002	129734.1	20613.9	24665.9	11421.9	31.3	1.66	1.21	171348.6
2003	125666.9	22864.7	23977	11058.6	31.5	3.06	3.26	189475.5
2004	131694.9	26897.9	24928.1	11656.4	31.1	8.70	7.86	220952.3
2005	141212.5	30002.0	26649.8	12115.0	33.3	7.39	6.92	250585.7
2006	150335.1	33679.9	28224.2	12880.5	33.4	7.03	6.35	278398.3
2007	165075.6	37185.5	30594	14373.5	32.1	6.46	5.55	307721.4
2008	170748.7	40181.2	31515.7	15083.2	31.2	2.13	1.52	330253.9
2009	165924.5	36444.1	30697.3	15043.3	29.7	2.46-	2.67-	295569.7
2010	177633.2	45601.3	32550	16058.3	29.8	6.77	5.99	364721.1
2011	193443.0	51939.9	35142.5	17894.6	28.0	4.81	4.11	411748.1
2012	203705.9	56391.5	36730.9	19342.5	26.4	1.70	0.58	439698.3
2013	213830.5	60931.8	38403.8	20779.1	24.6	3.10	2.69	473869.9
2014	226000.5	62047.5	40315.3	22142.9	24.0	2.76	2.04	481585.4
2015	239828.0	59868.3	42431.9	23534.6	23.9	2.39	1.52	469817.3
2016	249043.8	59269.6	43731.1	24450.4	23.8	2.17	1.54	465754.6
2017	265938.4	64123.0	46165.9	26248.5	23.1	3.79	3.02	502406.9
2018	283513.1	68205.6	48542.9	28290.3	21.8	2.86	2.04	534023.3
2019	286817.1	64247.3	48755.8	29032.2	20.7	1.19-	1.93-	508519.0
المتوسط	189300.5	44068.8	34250.4	17745.4	28.1	3.6	2.9	351360.6
الانحراف المعيارى	53935.0	17066.9	8406.5	6061.5	4.1	3.0	2.9	129238.4
الحد الاعلى	286817.1	68205.6	48755.8	29032.2	33.4	8.7	7.9	534023.3
الحد الادنى	125666.9	20003.0	23977.0	11058.6	20.7	2.5-	2.7-	162196.2

المصدر : بيانات البنك الدولى 2020.

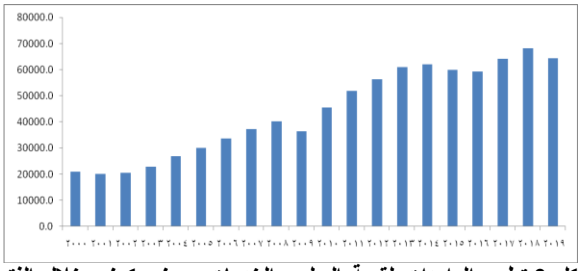

شكل 2.تطور الواردات لقيمة السلع والخدمات بهونج كونج خلال الفترة (2019-2000)

النتائج والمناقشات

1- بدراسة إجمالى الناتج المحلى فى هونج كونج حيث بلغ عام 2000 حوالى 1373,1مليون دولار فى حين بلغ إجمالى الناتج المحلى حوالى 2490,4مليار يوان صينى عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 44% وبلغ متوسط إجمالى الناتج المحلى خلال الفترة حوالى 1673,3فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 404 مليار يوان صينى .

2- معدل إجمالى الناتج المحلى فى هونج كونج حيث بلغ عام 2000 حوالى 5,1% فى حين بلغ إجمالى الناتج المحلى حوالى 2,2% عام 2019 بمعدل تناقص حوالى 56% وبلغ متوسط معدل إجمالى الناتج المحلى خلال الفترة حوالى 3,38% فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 3.56%.

3- بدراسة متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى هونج كونج حيث بلغ عام 2000 حوالى 5,1% فى حين بلغ إجمالى الناتج المحلى حوالى 2,2% عام 2019 بمعدل تناقص حوالى 56% وبلغ متوسط متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة حوالى 3,38% فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 3.56%.

4- يتبين أن متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى الصين أكبرمن متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى هونج كونج وهذا يعكس مدى تقدم الصناعة والإنتاج والصادرات فى هونج كونج وأهمية الشركات العابرة للحدود فى تنمية الاقتصاد بهونج كونج .

5- تجربة هونج كونج توفر المختبر المثالى لبحوث الاقتصاد،حيث أن دراسة الاقتصاد لا تسلط الأضواء فقط على أسباب وكيفية هذا النموالهائل،ولكن أيضا تعمل على إثراء فهمنا للإصلاح الهيكلى والتغييرات المؤسسية وطبيعة النهج التدريجى الذى جنب العديد من الأزمات .

6- تقدم التجربة التنموية الاقتصادية فى هونج كونج نموذجا على إمكانية السير بشكل محدد ومضمون .

التوصيات

1- مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة لتحسين الأداء الاتصالى وتحديث المعدات الاتصالية والسرعة فى التعامل مع أشكال الاتصال الجديدة .

2- إعادة النظرفى العلاقات بين الدول النامية خاصة والشركات العابرة للحدود بحيث تصبح العلاقة محصورة في مجال استيراد مالا يمكن إنتاجه في تلك الدول من سلع استهلاكية وتأمين نجاح سياسة توطين العالم والتكنولوجيا المتطوره في الدول النامية وليست التكنولوجيا التي قررت تلك الشركات الاستغناء عنها.

3- التخفيف من التبعية الاقتصادية والغذائية والتكنولوجيا من خلال تنسيق المصالح بين الدول النامية خاصة والشركات العابرة للحدودأوالعالم الصناعي المتطوروبتم ذلك من خلال الجهد الذاتي والجماعي بين الدول.

4- الحد من استقدام الخبرات من الخارج واتباع سياسة انتقائية في ذلك مع تأكيد على إرسال أصحاب الكفاءات للدراسة في الخارج وبشكل مدروس.

المراجع

عبدالعزيزالنجار،الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية ، مصر ،2007 .

محمد إبراهيم عوض الله ، التنمية الاقتصادية فى هونج كونج دراسة جغرافية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزقازيق ،معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ،2014.

محمد عبده سعيد ، الشركات متعددة الجنسيات ومستقبلها فى الدول النامية مع الإشاره إلى مصر ،رسالة دكتوراه غير منشوره ، القاهرة ، جامعة عين شمس ،كلية الحقوق ،1986.

محمد مطرود السميران، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة فى الاقتصاد ، جامعة دمشق ،سوريا ، 2008.

محمد السيد سليم ،مستقبل هونج كونج ،(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004).

محمد فوزى متولى ،تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات فى تنمية الدول النامية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة ،1982.

محمد إبراهيم عوض الله،التنمية الاقتصادية فى هونج كونج دراسة جغرافية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزقازيق ،معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ،2014.

منى قاسم،الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى،النشرة الاقتصادية لبنك مصر، السنة41،القاهرة،1998.

هيثم أحمد إبراهيم الخشمان، مساهمة الاستثمار الأجنبى فى النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح: حالة الأردن للفترة 1970-2004 ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2006 .

Economist Intelligence Unit , "The 12th Five-Year Plan : China's Economic Transition", An Economist Corporate Network (Shanghai) project for Tekes , May, 2011 .

Jane Golley and Ligang Song : Chinese economic reform and development: achievements, emerging challenges and unfinished tasks 2010 .

The 12th Five-Year Plan : China's Economic Transition, An Economist Corporate Network (Shanghai) project for Tekes , Economist Intelligence Unit May 2011 .

Wang Mengkui ,China's Economy, Beijing ، China IntercontinentalWorld Books Press 2004

Political and Economic Conditions in Hong Kong

Mohammad, E. K. M. [1] and Fatima A. El Sherbini[2]

[1] College of Upper Asian Studies ,Department of Political and Economic Science Studies and Research

[2] Faculty of Technology and Development University of Zagazig

ABSTRACT

There is no doubt that the strength of the state's economy is one of the factors of its success and progress among states, because it is in the interest of the individual first and foremost. The actions and decisions taken by the state to achieve economic and social goals that it has set towards supporting economic growth, stabilizing prices, creating job opportunities, promoting exports, liberalizing trade and other goals, and this is only through the means and tools it uses to achieve this approach that it follows in economic behavior. There are many tools that the state controls to achieve its economic goals, achieve economic growth, reduce poverty, and balance in the state's local market. We mention taxes by determining the tax rate on establishments, sales and individuals, as well as tax exemptions and others, and government economic facilities. Some countries resort to privatizing these projects, controlling In state expenditures, state currency exchange rates, bank interest control, customs duties control, customs exemptions, import duties reduction, and export credit control The economic policy includes two sets of important economic policies, the situational policy, such as the fiscal and monetary policy, and the structural policy, which is represented in the industrial and social policy.It is not doubtful that this experience has passed in many stages that have been able to transform its economy into a free capital economy through the formation of an economic system based on tariff tariffs on trade and has led to significant transformations in the economy and is illustrated by achieving economic growth rates and entry into transboundary companies The market in Hong Kong, and direct foreign investment flows through these companies are an important and effective element to raise economic growth rates in Hong Kong, as well as analyzing the political and economic situation and its impact on economic development in Hong Kong, as well as foreign investments, and their ability to convert Production and investment and the establishment of strategic alliances. It also provides a database to assist the economic decision-making, which has directly affected the economic, social and cultural aspects of the individual in Hong Kong and the high standard of living and well-being

(1) كرم حلمى فرحات ،الصين ومصرعبر التاريخ الحضارى،القاهرة،دارالأحمدى للنشر،2008،ص 10 .
(2) محمدالجابرى،موسوعة دول العالم حقائق وأرقام ،القاهرة ،مجموعة النيل العربية،2000،ص 249.
(3) محمد عبدالغنى سعود ،اوراسيا،القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية، 2004 ،ص 267.
(4) صلاح يسيونى رسلان،كونفوشيوس رائد الفكر الإنسانى،ط(1)، القاهرة،دارقباء للطباعة والنشروالتوزيع، 1998،ص 9.
(*) كونفوشيوس : هوزعيم حكماء الصين القدامى،وهوالمؤسس الحقيقى لعقيدة الكونفوشيوسية التى تنسب لإسمه،ولد سنة 551 ق.م فى مدينة تسوى،وهى إحدى مدن مقاطعة لو lu،وينتسب إلى أسرة عريقة ،جده كان واليا على تلك الولاية،ووالده كان ضابطاحربيامتازا،وكان هوثمرة لزواج غيرشرعى،توفى والده وله من العمرثلاث سنوات،عاش يتيما فعمل فى الزرعى،وتزوج فى مقتبل عمره قبل العشرين،ورزق بولد وبنت،لكنه فارق زوجته بعد سنتين من الزواج لعدم استطاعتها تحمل دقته الشديدة فى المأكل والملبس والمشرب،فتفرغ لتدريس أصدقائه ومحبيه منكباعلى كتب الأقدمين يلخصها،ويرتبها ويضم لها بعض أفكاره .